المجتمع المدني السوريّ

أهميته الآن كما سابقاً
(استطلاع رأي)

أب 2018

CCSD
Center for Civil Society and Democracy
www.ccsd.ngo

شكر وتقدير

يتقدّم مركز المجتمع المدنيّ والديمقراطية بالشكر الجزيل لكلّ من شارك في استطلاع الرأي، وينوّه إلى أن الآراء التي سوف تُعرَض في هذه الورقة لا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز المجتمع المدنيّ والديمقراطية.

من إصدار مركز المجتمع المدني والديمقراطية، 2018 ©

الموقع: WWW.CCSD.NGO

البريد الإلكتروني: INFO@CCSD.NGO

فهرس المحتويات

مقدّمة 3
أوّلاً: منجزات المجتمع المدنيّ: 4
على مستوى العمليّة السياسيّة: 4
على مستوى حلّ النزاع: 4
على مستوى الوعي والتمكين المجتمعيّ: 4
على المستوى الخدميّ: 5
على مستوى المجتمع المدني السوري نفسه: 5
ثانياً-الفجوات التي شابت عمل المجتمع المدني خلال السنوات الماضية: 6
فيما يخصّ بيئة عمل منظّمات المجتمع المدني: 6
فيما يخص بنية المجتمع المدنيّ: 6
ثالثاً-لماذا يجب الاستمرار في دعم المجتمع المدنيّ السوريّ: 8
رابعاً-الأدوار التي يجب أن يقوم بها المجتمع المدني في المرحلة المقبلة: 9
على مستوى العمليّة السياسيّة: 9
على المستوى العام: 10
خلاصة: 10

مقدّمة

لقد أجبرت التغييرات الأخيرة على الأرض في سوريا ، المجتمع الدولي لطرح أسئلة صعبة حول استراتيجياته تجاه سوريا. وقد شمل ذلك إعادة تقييم الجهات المانحة الدولية لدعمها وانخراطها مع المجتمع المدني السوري.

وللمساهمة في هذه المناقشات ، قام مركز المجتمع المدني والديمقراطية باستبيان آراء 221 فرداً من المجتمع المدني السوري، ٪51 منهم من النساء. وقد سئلوا عن دور المجتمع المدني خلال الصراع، وأهم إنجازاته، والثغرات في عمله، والأسباب التي تدعو إلى استمرار دعمه. كما يستكشف هذا التقرير آفاق الأدوار المستقبلية للمجتمع المدني السوري في ضوء التطورات الميدانية والسياسية الحاصلة.

في حين أن الديناميكيات على الأرض قد تغيرت ، تبقى الحقيقة أن المجتمع المدني السوري استمر في لعب أدور مهمة في كل مناطق سوريا تقريباً. ولقد تطورت هذه الأدوار وتحسنت منذ بداية الحراك الشعبي في عام 2011. حيث اضطلع المجتمع المدنيّ بأدوارِ عدّة كانت بدايتها من تنظيم التظاهرات المناهضة للاستبداد، والمطالبة بالحقوق، وبإقامة الدولة المدنيّة الديموقراطية التعدّدية، وبالمساءلة والمحاسبة، ومحاربة الفساد، لتتخطّاها لاحقاً بعد تفاقم الأزمة السورية لأدوارِ خدمية طالت جميع مفاصل الحياة في المناطق التي انسحبت منها مؤسّسات الدولة بعد خروجها من سيطرة النظام السوري. وعلى الرغم من التغيرات على أرض الواقع في العديد من المناطق، يواصل المجتمع المدني محاولاته بالوصول للمناطق المختلفة وبمجالات مختلفة، حيث يقوم بأدوار ملحوظة حسب كل حالة - بما في ذلك كهيئات مراقبة على السلطات المحلية وكوسطاء ومحركات اقتصادية وميسرين ومناصرين وبناة سلام.

ولايزال الجدال قائما منذ اضطلاع المجتمع المدني بإدارة المناطق الخارجة عن سيطرة النظام وتقديم الخدمات، حول الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدنيّ، بين المؤيّد وبين المنتقد، ومع كل هذا الجدال الذي يشغل حيّز النقاشات العامة لدى السوريين يبقى الواقع شاهداً على الأدوار المهمّة التي قام ويقوم بها المجتمع المدنيّ على كافة المستويات.

اليوم وبعد سبع سنوات من تصاعد الصراع السوريّ، وتحوّله من ثورة وانتفاضة سلمية ، إلى حربِ طاحنة مع منافسة شرسة بين الفاعلين الإقليميين والدوليين حول مستقبل سوريا. وعلى الرغم من محدودية فعالية الأطراف المحلية، وبشكل خاص فيما يتعلّق بإنهاء الصراع والمساهمة في إيجاد حلّ سياسيّ وسلام مُستدام، فإن العديد من الأطراف والجهات السورية ، بما في ذلك المجتمع المدني السوري ، ساهمت في إيجاد حلول ، وفي بعض الأحيان ، خففت من حصول النتائج الأسوأ التي قد تنجم عن الصراع. وتهدف هذه الجهات السورية الفاعلة ، بما في ذلك العديد من أصحاب المصلحة في المجتمع المدني السوري ، إلى التحرك نحو إطار عمل أكثر تأثيراً وفعالية. ويبقى دعم المجتمع الدولي عاملاً حاسماً لضمان ذلك. وكذلك يبقى عمل المجتمع المدني السوري حاسماً أيضاً رغم التغييرات الجذرية على الأرض، ونتيجة لها.

أوّلاً: منجزات المجتمع المدنيّ السوريّ:

على مستوى العمليّة السياسيّة:

- نظراً لقدرة المجتمع المدني السوريّ على نقل أصوات السوريين فقد بذل جهوداً كبيرة للمساهمة بالعملية السياسية برعاية الأمم المتحدة في جنيف. وقد مكنت هذه الجهود المجتمع المدني من القيام بدورٍ استشاريّ في العملية التفاوضية من خلال العديد من الآليات المبتكرة، وأدت أيضاً إلى تخصيص كوتا للمجتمع المدنيّ للمشاركة المباشرة في اللجنة الدستورية.

- كما عمل المجتمع المدني السوري على الضغط لتسريع العمليّة السياسية، إضافةً إلى الحشد والمناصرة لتخفيف الأزمة الإنسانية الحاصلة.

على مستوى حلّ النزاع:

- أسهم المجتمع المدنيّ في التخفيف من الأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع المسلح، وكان له دور في تحجيم بعض الصراعات على المستوى المحلّي.

- لعب المجتمع المدني في كثير من الحالات دور الضاغط على الجهات المسيطرة تجاه بعض القضايا. كما أسهم في المشاركة ببعض عمليات التفاوض المحلّية.

- الحشد والمناصرة تعدّ من أهمّ الأمور التي اضطلع بها المجتمع المدنيّ خلال سنوات الصراع، والتي أسهمت في الضغط على كل القوى وصُنّاع القرار للتدخّل بإطار حلّ الأزمات الحاصلة.

- توثيق الانتهاكات الحاصلة بحقّ المدنيين من قِبل جميع القوى المسلحة في المناطق المختلفة في سوريا.

- ويضاف إلى ذلك دور التوعية الكبير الذي قامت به المؤسّسات الإعلامية المدنية، والتي قامت بنقل وتحميل آلاف الأخبار والفيديوهات التي توثّق الانتهاكات المرتكبة ضد حقوق الإنسان.

على مستوى الوعي والتمكين المجتمعيّ:

- عمل المجتمع المدني على خلق مساحات للحوار المحلّي تجاه القضايا المختلفة التي تهمّ السكان المحليّين، وأيضا تجاه القضايا المطروحة للتفاوض، والمتعلّقة بمستقبل سورية والحلّ السياسيّ.

- من أهمّ الأدوار التي اضطلع بها المجتمع المدني هو التوعية تجاه موضوعات العدالة الانتقالية، والحقوق المدنيّة والسياسية، الديموقراطية، إضافةً إلى الموضوعات المتعلّقة بالعمليّة السياسية والدستورية، وأسس الحَوْكَمة.

- التوعية بأهمية المجتمع المدنيّ، والأدوار التي يقوم بها.

- ساهم المجتمع المدني السوريّ بشكل كبير في الحد من انتشار التطرف في المجتمعات السورية من خلال خلق فضاءات لحرية التعبير.

- وفيما يتعلّق بقضايا المرأة: كان للمجتمع المدنيّ، وخاصة المؤسّسات والقيادات النسوية، دورٌ كبير وهامّ على مستوى التوعية بحقوق المرأة في المجتمع، وعلى مستوى التمكين السياسي والاقتصادي والجندري، وتعزيز دورها في الحياة السياسية والمدنيّة.

على المستوى الخدميّ:

- عمل المجتمع المدنيّ خلال سنوات الحرب على سدّ الفجوة في الخدمات الناجمة عن غياب مؤسّسات الدولة، حيث عمل على تقديم الإغاثة الإنسانية والخدمات الصحّية للمتضرّرين.

- عمل على إجراء تقييم الاحتياجات بشكل دوري للسكان في المناطق المختلفة وإرفاد المنظمات الدولية والأمم المتحدة باحتياجات السكان ذات الأولوية.

- كما عمل على الدخول في إطار التنمية المجتمعية، والتي أسهمت في خلق مشروعات جديدة، و عمل أيضاً على التأهيل المهنيّ للعديد من الفئات السكانية من شباب ونساء.

- تقديم الخدمات النفسية، والدعم النفسيّ الاجتماعي للمتضرّرين من الصراع.

- عمل على تقديم الرعاية الخاصة لمصابي الحرب، وذوي الاحتياجات الخاصة.

- في إطار النازحين قام المجتمع المدني بالعمل على تسهيل الاندماج المجتمعيّ بينهم وبين المجتمعات المضيفة، والعمل على حلّ المشكلات التي تواجه النازحين، فضلاً عن إغاثتهم.

- ساهم المجتمع المدني بتطوير القدرات التنظيمية المجتمعية لهياكل الحكم المحلّي، وللمنظمات غير الحكومية.

على مستوى المجتمع المدنيّ نفسه:

- ساهم المجتمع المدني السوريّ في تنظيم العمل المؤسّساتي في المناطق المتواجد فيها، والاضطلاع أكثر بدور تنظيم الحراكات المجتمعية وتأطيرها.

- قام المجتمع المدنيّ ببناء منصّات وشبكات تعمل على تضمين آراء المجتمعات المحلّية في العمليات التفاوضية، الأمر الذي يمهد الطريق لمستقبلٍ إيجابيٍّ يلعب فيه المجتمع المدني دوراً هاماً في تنمية الحياة المدنية.

- قام بتمكين ودعم المئات من القادة المجتمعيّين، والآلاف من الأفراد المتعلمين بما يتعلق بحقوقهم الأساسية، وبمفاهيم الديموقراطية والعدالة.

- ساهم في عملية خلق وتشكيل بيئة مدنية مناسبة لإجراء الحوارات المجتمعية البنّاءة والتي تعدّ أساساً لوجود مشاركة مجتمعية فعالة.

- نشر ثقافة العيش المشترك، والسلام والذي من شأنه أن يمهّد لعمليّة رأب الصدع الاجتماعي الذي أحدثه الصراع.

ثانياً-الفجوات التي شابت عمل المجتمع المدنيّ خلال السنوات الماضية:

فيما يخصّ بيئة عمل منظمات المجتمع المدنيّ:

- التهديد الأمني في المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري كان أضعافاً مضاعفة من التهديد الذي واجه المجتمع المدني في مناطق السيطرة الأخرى، حيث دأب النظام منذ ساعات الحراك الأولى على ملاحقة واعتقال وتصفية معظم النشطاء المدنيين في المعتقلات، أو الدفع بهم للخروج إلى خارج مناطق سيطرته، وهو ما يؤشّر إلى إحساسه بالتهديد الحقيقي من تواجد أي نشاط مدنيّ في مناطق سيطرته.

- الاصطدام مع الجهات العسكرية المسيطرة، والتي حاولت التدخّل في عمل المنظمات المدنية؛ إمّا بشكل مباشر عبر منع أنشطتها أو الحدّ منها وتأطيرها وفق رؤيتها ومصالحها، أو بطريقة غير مباشرة عبر خلق كيانات مدنيّة تابعة لهذه الجهات، وتعمل وفق رؤى ومصالح الجهات المسيطرة، وهذا التدخّل كلّف النشطاء المدنيين ضريبة باهظة، وصلت في كثير من الأحيان لملاحقتهم واعتقالهم وتصفيتهم.

- تعدّ بيئات العمل المختلفة، والقوى المسيطرة، من أهمّ التحدّيات التي واجهت عمل المجتمع المدني، بالإضافة للضغوطات التي تمارسها حكومات دول الجوار السوري بدءاً من التراخيص وأذونات العمل، وصولاً إلى حرّية الحركة للمنظمات.

- دور الأطراف السياسية السورية لم يكن مساعداً للعمل المدنيّ.

- ضعف تفاعل المنظمات الدولية المعنيّة (وبشكل خاصّ منظمات حقوق الإنسان، ومنظمات الأمم المتحدة)، وحكومات الدول الكبرى مع تقارير المجتمع المدنيّ السوريّ وآرائه، أضعف ثقة المجتمعات المحلّية السورية بها.

- الوضع الأمنيّ في داخل سورية، جعل حرّية الحركة والعمل للمنظمات محدودة، ودفع بالمنظمات لفتح مكاتبها خارج سورية.

- عدم تفهّم البعض من شرائح المجتمع السوريّ للدور الإيجابي الذي لعبته المنظمات المدنية السورية، وعدم معرفتها للأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، وعدم الثقة بها في بعض الأحيان.

- غالباً ما اصطدم عمل منظمات المجتمع المدنيّ بالقرارات الخارجية المتعلّقة بالمانحين أو غيرهم، والتي أدّت إلى توجيه عمل المنظمات وفق سياساتها، وبالتالي فهي حدّت من مرونة المجتمع المدنيّ في العمل على القضايا التي يرى من الضروري العمل عليها.

فيما يخصّ بنية المجتمع المدنيّ:

- عدم وجود رؤية وإستراتيجية جامعة لدور المجتمع المدنيّ السوريّ، مع غياب لوجود خطط عمل طويلة الأمد لدور ومستقبل العمل المدني في سورية.

- عدم تبلور صورة واضحة لدور المجتمع المدنيّ في ظلّ الحرب. وضعف في فهم أدوار المجتمع المدنيّ الواجب القيام بها على كل المستويات.

- ضعف في الشفافية والحَوْكَمة الرشيدة، الأمر الذي أدّى لوجود فساد مالي وإداري، وانتشار المحسوبيات.

- ضعف التخصّص وقلّة الخبرات والكفاءات و هجرة العقول، ما يجعل هامش الخطأ أكبر، بالإضافة للعشوائية في العمل المدنيّ.

- التخطيط غير المدروس للأولويّات، والاهتمام بالكمّ على حساب النوع. على سبيل المثال: العمل على قضايا الجندر.

- الاصطفاف المبنيّ على خلفيات سياسية أو قومية أو غيرها، وأيضاً الخلافات الشخصية، انعكست بشكل واضح على العمل المدنيّ، وأعاقت التكامل والتعاون بين المنظمات.

- الخلط بين الحالة السياسية وممارسة العمل المدنيّ من خلال إنشاء كيانات مدنيّة من قِبل أحزاب وتيارات سياسية لخدمة أجنداتهم السياسية.

- نقص الدعم، وضعف وجود تمويلات مُستدامة للمنظمات.

- عدم تغطية كافة المناطق السوريّة في العمل، واستهداف شرائح، ومناطق معيّنة على حساب أخرى. حيث إنه غالباً ما كان يركّز عمله في المدن على حساب الأرياف.

- غياب وعي جمعيّ بمفهوم المجتمع ودوره ورسالته.

- تضارب برامج العمل بين منظمات المجتمع المدنيّ، الأمر الذي أدّى لوجود النزاعات، وضعف التنسيق بين المنظمات العاملة.

- تكريس دور العمل فقط بمقابل مادي، وتغييب فكر التطوّع الذي يعدّ أساس العمل المدنيّ والعائد إلى عدّة أسباب، و منها: عدم تبلور فهم كافٍ للمجتمع المدنيّ، وسوء الظروف الاقتصادية نتيجة للصراع و عدم الاستقرار لأكثر من نصف الشعب السوريّ.

- عدم تحويل الخدمات التي تقدّمها المنظمات إلى مشاريع إنتاجية تحفّز السكان المحليّين على العمل.

- تحوّل المجتمع المدنيّ السوري لسلطة جديدة في بعض المناطق، في حين أنه يجب أن يكون صلة الوصل مع السلطة القائمة من ناحية المبدأ.

- بطء استجابة المجتمع المدنيّ أدى إلى ضعف موقعه بين السكان. في حين أنه لو كانت استجابة المجتمع المدني السوري على القضايا الملحة الناشئة سريعةً وكافية، لكان قد تلقى دعماً كبيراً من السكان.

- عدم وجود إطار قانوني لعمل المنظمات في بعض المناطق، و حتى في حال وجود أطر قانونية فإنها في الغالب تعمل على تقييد حرّية المنظمات المدنية، والهيمنة على عملها. والإطار القانوني في دول الجوار يحدّ من العمل المتكامل للمنظمات السورية كونه يتمّ عن بعد.

- وفي هذا الإطار ترتكز الحلول التي أوردها المشاركون بالاستطلاع كالتالي:

الحلول المتعلّقة ببيئة عمل المجتمع المدنيّ:

- رفع الوعي بأدوار المجتمع المدنيّ السوري لدى المجتمع السوري ككل بما فيها الأطراف السياسية والعسكرية.

- إحداث وتطوير إطار قانوني يكون ناظم لعمل منظمات المجتمع المدنيّ، في المناطق السورية المختلفة ويكون هذا الإطار برعاية الكيانات المحلّية باختلاف تسمياتها في المناطق الخاضعة لقوى السيطرة المختلفة بما فيها مناطق سيطرة النظام، شريطة أ لا يكون الغرض من هذا الإطار القانوني هو الهيمنة والتحكّم بالعمل المدنيّ من قِبل السلطة الحاكمة.

- تعزيز الرقابة المجتمعية على عمل منظمات المجتمع المدنيّ في كل المناطق السورية بما يضمن رفع سويّة عمل المنظمات المدنية.

- التعاون مع حكومات دول الجوار السوري لتطوير الأنظمة القانونية التي من شأنها رفع سوية العمل للمنظمات المدنية، وتخفيف العبء على حكومات دول الجوار.

- ضمان حرّية التنقّل والحركة للمنظمات المدنية التي تقدّم خدمات للمدنيين في كافة مناطق السيطرة، وأيضاً ضمان سلامة العاملين في هذه المنظمات من قِبل كل الأطراف، الأمر الذي يشكّل حجر أساس لتخفيف الاحتقان والتوتّر، وفتح قنوات التواصل بين أطياف المجتمع السوري.

- العمل بشكل أكبر مع المانحين في تحديد أولويات الدعم الواجب تقديمه للسوريين داخل سورية، وفي دول اللجوء بما يضمن فاعلية للمساعدات والدعم المقدّم.

ثالثاً-لماذا يجب الاستمرار في دعم المجتمع المدنيّ السوري:

- العمل المدنيّ هو عمل تراكميّ بحاجة إلى سنوات ليأتي بنتائج جوهرية، فالعمل المدنيّ يتعلّق بشكل حثيث بالتغيير، فهو يعمل بشكل مباشر على تطوير البنية المجتمعية لاستيعاب هذا التغيير.

- مع انتقال الصراع السوري إلى مرحلة جديدة، من المهمّ دعم المجتمع المدنيّ؛ لإثبات أن ما تمّ إنجازه على مدى السنوات الماضية مُستدام في المستقبل.

- المجتمع المدنيّ السوري يعدّ ناشئاً؛ وبحاجة لتطوير ودعم حتى يكون قوياً، ويضطلع بمسؤولياته وأدواره تجاه المجتمع في المرحلة المقبلة.

- يعدّ المجتمع المدنيّ السوري مساحة التعبير الوحيدة تقريباً التي تشكّل متنفّساً للسكان السوريين من كل الفئات، والتي من شأنها أن تفتح قنوات التواصل في المجتمع، وتواجه الأفكار المتطرّفة.

- هو الأقدر على التغيير والتأثير في المجتمع لحيازته على ثقة المجتمع إلى حدّ ما، نتيجة الأعمال والخدمات التي قدّمها على مدار سنوات الصراع.

- وجود العديد من الاستحقاقات المهمّة من عودة المهجّرين، وإطلاق سراح المعتقلين، وبناء جسور الثقة في المجتمع.

- كونه يضطلع برفع مستوى الوعي لدى السوريين بموضوعات متعدّدة منها الثقافة المدنيّة، والمواطنة وحقوق الإنسان، والانتخابات وغيرها.

- كونه يعوّل عليه مستقبلاً ليكون صلة الوصل بين الدولة والقطاع الخاص وبين المجتمع. وله دور مهمّ جداً في إعادة الإعمار مستقبلاً.

- كونه الجهة الأكثر وصولاً وتضميناً للمدنيين، وخاصة الفئات المهمّشة، والأقدر على إيصالها لصنّاع القرار.

- المجتمع السوري بحاجة ماسة للخدمات التي يقدّمها المجتمع المدنيّ، وخاصة في وقت الصراع، وفي مرحلة ما بعد الصراع.

- يشكّل المجتمع المدنيّ ضمانة لحقوق الإنسان في المراحل المقبلة في سورية. ويعدّ خطّ الدفاع عن وحدة السوريين وعيشهم المشترك.

- يمثل الجسم الأقدر على التعامل مع النزاعات الحاصلة، والأقدر على مراعاة حساسية النزاع في المجتمع.

- الأقدر على تقديم الخدمات بدون تمييز ودون أجندات خارجية.

- له دور هامّ في المساهمة للوصول إلى الدولة المدنيّة الديموقراطية التعدّدية في سورية.

- لأهمية دوره كرقيب في المجتمع على الأطراف السياسية وعلى الجهات العسكرية.

- يعوّل عليه في سدّ الاحتياجات الإضافية في المجتمع، وفي مراقبة الانتهاكات الحاصلة.

- لأنها درع في مواجهة الاستبداد، ومحاربة الطائفية والفكر المتطرّف.

رابعاً-الأدوار التي يجب أن يقوم بها المجتمع المدنيّ في المرحلة المقبلة:

على مستوى العمليّة السياسية:

- العمل دولياً مع المنظمات الدولية والقوى المؤثّرة والفاعلة في الوضع السوري من أجل إحلال السلام وتحقيق المساواة ولضمان حقوق الإنسان لكل شرائح المجتمع السوري.

- للمجتمع المدنيّ دور مهمّ في المساهمة في التحوّل الديموقراطي، والإصلاح السياسي.

- دعم الملفّ الإنساني (التركيز على ملفّ المعتقلين، وضحايا الانتهاكات، وملفّ المهجّرين واللاجئين).

- المساهمة في بناء العملية الانتخابية، والرقابة عليها، وتشجيع المشاركة بكافة المستويات، من انتخابات المجالس المحلّية إلى الانتخابات النيابية.

- المراقبة والمشاركة في العملية السياسية وصياغة الدستور.

- الدفع باتجاه وجود مسار للعدالة الانتقالية ضمن عملية الانتقال السياسي.

على المستوى العامّ:

- مهمّة المجتمع المدنيّ الأساسية ستكون في خلق مساحة من الحيّز العام لأجل زيادة دور المجتمعات في رسم السياسات وصنع القرار وأيضاً للتعبير عن مصالح المجتمعات وتلبيتها، وقِيَم حقوق الإنسان والديمقراطية.

- العمل محلياً مع كل الأطراف المنخرطة بالصراع لمساعدة المتضرّرين، وإعادة الأمن والأمان، وتحقيق السلم الأهلي، وتوعية الناس على أساس نبذ العنف والكراهية والاحقاد، وزرع روح التعايش.

- سيكون للمجتمع المدنيّ مستقبلاً أداور عدّة في التنمية الشاملة.

- يجب أن يساهم في إعادة الإعمار ، وكذلك في توفير الخدمات المتعلقة بالتعليم والإغاثة ، خاصةً في ظل عدم قدرة مؤسسات الدولة على تقديم مثل هذه الخدمات.

- تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، ومراقبة الانتهاكات وتوثيقها، ورفع سويّة الوعي بالحقوق والقوانين والتشريعات، وأدوار المراقبة والمساءلة جميعها أحجار أساس لبناء مجتمع سويّ، وهذه يضطلع فيها المجتمع المدنيّ.

- له أدوار عدّة في تمكين الكوادر السورية سياسياً؛ وبشكل خاص النساء والشباب.

- تخفيف الاحتقان، وخطاب الكراهية.

الخلاصة:

يعدّ المجتمع المدنيّ السوري جزءاً من كل الأحداث التي حدثت في سورية منذ سبع سنوات، فهو فاعل ومنفَعل في ذات الوقت، وهو محظيّ بالتأييد على الأعمال التي يقوم بها، كما النقد على العيوب والفجوات التي تعتريه، وفي كلا الحالتين هنالك جزء من الصواب والحقيقة. لكنّ الثابت بعد كل هذه الأحداث؛ أن المشروع المدنيّ في سورية يعدّ واحد من أكثر المشاريع حيوية، بما يمتلكه من أدوات ومرونة في العمل، وبالنظر إلى أنه ينبع من المجتمعات التي يعمل فيها ، فإن المجتمع المدني السوري هو الأكثر قدرة على تحقيق الاستدامة بغض النظر عن المتغيرات التي تحدث على جميع المستويات.